

## مقدمة

تتطبق هذه المعايير الدولية على جميع سلطات الدولة: التنفيذية والتشريعية والقضائية؛ السلطات العامة أو الحكومية الأخرى، على جميع المستويات - سواء وطنياً أو إقليمياً أو محلياً - مدنياً وعسكرياً على حدٍ سواء. والدولة مطالبة أيضاً بحماية الأشخاص من أفعال الأفراد أو الكيانات الخاصة التي من شأنها أن تُعيق التمتع بالحريات. وتتحمل الدول المسؤولية الأساسية لتعزيز وحماية ممارسة هذه الحقوق وتخفيف أي ظروف مُغيرة. لا يُمكن لسلطات الأمر الواقع (أنصار الله)، كونها جماعة مُسلحة غير حكومية، أن تُصبح رسمياً طرفاً في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فإنها عندما تُمارس سيطرة إقليمية وتضطلع بوظائف شبيهة بوظائف الحكومة، وبناءً على ذلك فإنه يتوجب عليها الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان.

تحمل حريات التعبير بين طياتها واجباتٍ ومسؤولياتٍ خاصة، وبالتالي قد تخضع ممارستها لقبودٍ معينة (مثل حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية والتي من شأنها أن تُشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف). لذا يجب أن تكون القيود منصوصاً عليها في القانون ويجب أن تكون ضرورية للغاية لإحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم؛ أو لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة. كما أنه لا يجوز التذرع بهذه الأسس أبداً كمبرر لإسكات أي مناصرة للديمقراطية متعددة الأحزاب والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

واليمن دولةٌ طرف في كل هذه الإتفاقيات. إن حرية التعبير تشمل الحق في البحث والتماس جميع أنواع المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها. وهذا يشمل المعلومات والأفكار في الخطاب السياسي والديني، والشؤون العامة، وحقوق الإنسان، وكذلك التعبير الثقافي والفني. حيث يشمل هذا النطاق، التعبير الذي يُمكن أن يُشكل إنتقاداً حاداً. جميع أشكال التعبير ووسائل نشرها محمية، سواء كانت لفظية أو مكتوبة أو بلغة الإشارة أو كان التعبير غير لفظي كالصور أو الأداء أو الوسائل الفنية. فيمكن التعبير من خلال الكتب والصحف والنشرات والملصقات والرسوم المتحركة واللافتات وطريقة اللباس والطروحات القانونية. وهذا يشمل جميع أشكال التعبير السمعي والبصري وكذلك الإلكتروني وأنماط التعبير المستخدمة في شبكة الإنترنت.

حرية التعبير مكفولة للجميع، دون أي تمييز بسبب العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي، أو غيره من الآراء أو الهوية الجنسية، أو الأصل القومي، أو الاجتماعي، أو الملكية، أو الميلاد، أو أي حالةٍ أخرى. وتطبق هذه الحقوق على النساء والأطفال والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين ينتمون إلى الأقليات أو المجموعات المعرضة لخطر التهميش أو الإقصاء، بما في ذلك غير المواطنين، وكذلك الأشخاص عديمي الجنسية أو اللاجئين أو المهاجرين، وكذلك الجمعيات، بما في ذلك المجموعات غير المُرخصة.

حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، هي من حقوق الإنسان التي تمكن الناس من تبادل الأفكار، وتشكيل أفكار جديدة، والإنضمام مع الآخرين للمطالبة بحقوقهم. ومن خلال ممارسة هذه الحريات العامة يتمكن الناس من إتخاذ قراراتٍ مستنيرة بشأن تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية. ومن خلال هذه الحقوق يمكنهم المشاركة في النشاط المدني وبناء مجتمع ديمقراطي.

في اليمن، تقلص الفضاء المدني وممارسة الحريات العامة بشكلٍ كبير منذ تصاعد الصراع في مارس 2015. في بلدٍ به برلمان لم يقم بعمله منذ سنوات، بالإضافة لكونه مُنقسم سياسياً وجغرافياً، لذا تكتسب وسائل الإعلام الحرة والمستقلة أهميةً بالغةً كفضاء بديل للرأي العام وللنقاش، بما في ذلك مساءلة صانعي السياسات.

## المعايير الدولية لحرية التعبير

تتضمن معظم الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان أحكاماً ذات صلةٍ مباشرةٍ بحماية الحريات العامة. وعند الحديث عن الحق في حرية الرأي والتعبير، نجد بأن هذا الحق مُعترف به صراحةً في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ المادة 5 الفقرة (د)، البند (8) من الاتفاقية الدولية للفضاء على التمييز العنصري؛ المادة 13 من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة 21 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.



## حرية التعبير والاعلام

يُمثل الصحفيون الأحرار والمستقلون في اي مجتمع ديمقراطي، مرآة أمام المجتمع كونهم حماة للحقيقة. وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (أي من خلال التعليق العام رقم (34)):

لا غنى لأي مجتمع عن الصحافة أو غيرها من وسائل الإعلام التي تكون حرة وغير خاضعة للرقابة وتعمل بدون عراقيل، وذلك لضمان حرية الرأي وحرية التعبير والتمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد.

وتشكل الصحافة أو وسائل الإعلام الأخرى حجر الزاوية لمجتمع تسوده الديمقراطية. وينص العهد على الحق الذي يُجيز لوسائل الإعلام تلقي معلومات تستند إليها في أداء مهامها. ويعتبر تبادل المعلومات والآراء بحرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والشؤون السياسية بين المواطنين، والمرشحين، والممثلين المنتخبين، أمراً أساسياً. وينطوي ذلك وجود صحافة حرة ووسائل إعلام أخرى قادرة على التعليق على المسائل العامة بدون رقابة أو قيد وعلى إعلام الرأي العام. ويتمتع الجمهور أيضاً بحق مقابلي في تلقي ما تنتجه وسائل الإعلام.

في الماضي، تم اعتبار التهديدات ضد الصحفيين وحرية التعبير على أنها من بواعث القلق في اليمن من قبيل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة حقوق الإنسان، ولجنة مناهضة التعذيب، والإستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان.

## حرية التعبير في اليمن

أثر النزاع المسلح الدائر في اليمن، والذي دخل عامه التاسع، على حرية التعبير والإعلام، بينما نجحت الدعاية والمعلومات المضللة المدفوعة بالنزاع في تعميق الانقسامات الأيديولوجية والاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء البلاد. وقد وصفت أطراف النزاع الأصوات المستقلة والحرة والناقدة بأنهم "عملاء أجانب يحاولون تقويض الأمن القومي". وقد أدى ذلك إلى نزاع الشرعية عن عمل الصحفيين، وتهينة بيئة الرقابة الذاتية، وتنامي الرأي العام السلبي والمخاطر على أنفسهم. فأولئك الذين لا يريدون أن يتم استغلالهم ويسعون للحفاظ على النزاهة في عملهم إما أنهم قد غادروا البلاد أو أنهم مستمرين في مواجهة التهديدات والمضايقات والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري والقتل المستهدف. في حين إنحاز البعض إلى أطراف النزاع من أجل الاستمرار في العمل أو خوفاً من الانتقام. كما واجه الصحفيون والإعلاميون عوائق وصعوبات عدة منها القيود المفروضة على حرية التنقل لزيارة المواقع والمنشآت المتضررة، فضلاً عن صعوبة الحصول على المعلومات والتقارير الرسمية. وتواجه الصحفيات مخاطر إضافية بسبب عملهن وغالباً ما يتعرضن للتمييز عبر الإنترنت. كما أضاف قيد اشتراط المحرم (الوصي الذكر) الذي فرضته سلطات الأمر الواقع على سفر النساء منذ أوائل عام 2022 مزيداً من التحديات التي تواجهها الصحفيات.

تؤثر القيود والتدخلات على حرية وسائل الإعلام على السلوك العام. على سبيل المثال، عند بداية جائحة كورونا - قبل الفترة التي يغطيها هذا التقرير- لوحظ أن أطراف النزاع

تبادلته الاتهامات بشأن تفشي المرض؛ كما وزعت المعلومات بشكل انتقائي على وسائل الإعلام. أصدرت وزارة الإعلام التابعة لسلطة الأمر الواقع في صنعاء تعليماتها لوسائل الإعلام بعدم التعامل مع الوباء أو نشر معلومات عنه. وقد نفت وسائل الإعلام الحزبية بشكل مختلف انتشار الفيروس، أو لم تُفصح عن الأمر أو فشلت في الإبلاغ، أو أنها تعمدت تضخيم أرقام الحالات. وقد ساهمت هذه السلوكيات بلا شك في تضليل الجمهور وزيادة أعداد حالات الإصابة التي كان يمكن الوقاية منها.

## الصحافة والنظام القضائي

في 11 مايو 2000، صدر قرار مجلس القضاء الأعلى رقم 130 لعام 2009 بإنشاء محكمة الصحافة والمطبوعات، والتي تتولى مهمة الفصل في جميع القضايا المتعلقة بجرائم الصحافة والنشر المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر والقوانين الأخرى ذات الصلة. كما تم بموجب القرار إنشاء دائرة نيابة متخصصة للصحافة والنشر. وفي 5 يوليو 2010، عدّل مجلس القضاء الأعلى القرار رقم 130 لعام 2009 بحصر الاختصاص المكاني لمحكمة الصحافة والنشر في القضايا الصادرة من محافظة أمانة العاصمة، أي العاصمة صنعاء. ومع ذلك، فإن المحاكم ذات الاختصاص العام في المحافظات الأخرى، مُنحت الاختصاص للنظر في قضايا الصحافة والنشر وفقاً لقواعد محكمة الصحافة والمطبوعات. في 14 أغسطس 2022، أنشأ مجلس القضاء الأعلى في عدن دائرة نيابة الصحافة والنشر الإلكتروني في عدن. وعلى الرغم من هذه الأجهزة القضائية والنيابية المُكرّسة، فإن عدداً كبيراً من الصحفيين تتم محاكمتهم

شهرها التاسع - في مديرية خور مكسر بمحافظة عدن بعبوة ناسفة وضعت تحت سيارتها عندما كانت عائدة إلى المنزل مع زوجها الصحفي محمود العتمي من العيادة الطبية، وقد أصيب زوجها بجروح بالغة. وبحسب ما ورد، فقد عملت في قناتي العين والشرق الإخباريتين بينما كان زوجها يعمل في قناة العربية الإخبارية.

• في 30 ديسمبر 2021، أعتقلت الصحفية هالة فؤاد باضاوي من قِبل إدارة المخابرات العسكرية بمديرية المكلا بمحافظة حضرموت. اشتهرت الصحفية برفع تقارير عن ممارسات الفساد من قبل المسؤولين الحكوميين. تم اعتقالها بتهمة مشاركة معلومات استخباراتية مع دولة أجنبية. ورُعم أنها تعرضت لسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وقد احتُجزت بمعزل عن العالم الخارجي، وحرمت من التواصل مع أسرتها ومحاميتها وكذلك من الزيارات. في 3 يناير 2022، تم نقلها إلى سجن المكلا المركزي. وجرت محاكمتها أمام المحكمة الابتدائية الجزائية المتخصصة بتاريخي 23 و29 مارس 2022. وبتاريخ 22 أبريل أُطلق سراحها بكفالة، وتمت تبرئتها بتاريخ 7 ديسمبر 2022.

• في 25 يناير 2022، أغلقت قوات أنصار الله ست محطات إذاعية محلية في صنعاء بحجة عدم تجديد تراخيص عملها. وبحسب ما ورد من معلومات، اقتحم أشخاص موالون لسلطة أنصار الله المحطات الست وقطعوا بثها وصادروا أجهزتها وأغلقوها. وقد أعيد فتح خمس منها بعد مرور عشرة أيام، فيما تقدمت المحطة السادسة (إذاعة صوت اليمن) بدعوى إلى محكمة الصحافة والمطبوعات في صنعاء، والتي أصدرت حكماً لصالحها في 24

وبحسب ما ورد، فإنه كان نشطاً على منصة Facebook، حيث طالب السلطات في صنعاء وعدن إلى زيادة الرواتب ونشر حول المساءلة عن الفساد المزعوم. وفي 16 سبتمبر 2021، تم إرسال خطاب [communication](#) من ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (أي الإعدامات الموجزة أو التعسفية وحرية الرأي والتعبير)، لشرح مخاوف من احتمالية أن استهداف الضحية قد تم بسبب عمله في مجال حقوق الإنسان. وقد أرسل الخطاب إلى سلطات الأمر الواقع ولم يتم تلقي أي رد حتى الآن.

• في 29 سبتمبر 2021، اعتقلت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي بمحافظة عدن، مالك إذاعة بندر عدن، رأفت رشاد، وأغلقت المحطة، حيث تم اعتقاله بتهمة عدم تجديد رخصته وتلقي أموال من حزب الإصلاح. واستمر اعتقاله لمدة ثلاثة أشهر حتى أُطلق سراحه أخيراً في 29 ديسمبر 2021.

• في 2 أكتوبر 2021، قُتل الصحفي خالد محمود اليافعي وأصيب آخر، هويد محمد الكلدي، أثناء تغطية الاشتباكات التي دارت بين فصليين من المجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة عدن.

• في 10 أكتوبر 2021، أثناء تغطية موكب محافظ عدن، قُتل الصحفيان، أحمد صالح بو صالح، وطارق مصطفى حمود، بينما أصيب آخر، أحمد حديج باراس، في انفجار استهدف موكب محافظ عدن بمديرية التواهي في محافظة عدن.

• في 9 نوفمبر 2021، إغتال مجهولون المصورة الإخبارية رشا الحرازي - التي كانت حامل في

في المحاكم الجزائية المتخصصة، والتي تفصل في تهم ارتكاب جرائم خطيرة وجرائم ضد أمن الدولة، وهذا بدوره يُسلط الضوء على البيئة الصعبة التي يواجهها الصحفيون في اليمن.

خلال الفترة من مايو 2021 إلى ديسمبر 2022، وثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) في اليمن ما لا يقل عن 56 حالة انتهاك لحقوق الإنسان ضد حرية التعبير والإعلام. وشمل ذلك قتل وجرح صحفيين، واعتقال واحتجاز تعسفي، ومداهمات وإغلاق لوسائل الإعلام، والتحرير على وسائل الإعلام. وقد شملت الحوادث البارزة:

• بتاريخ 2 يونيو 2021، استولت قوة أمنية تابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي على مباني وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، وإذاعة وتلفزيون عدن، وصحيفة الثورة الحكومية، وصحيفة 14 أكتوبر، تنفيذاً للأوامر الصادرة عن المجلس في محافظة عدن. وتُشير المعلومات أنه قد تم استبدال لافتة قديمة لوكالة الأنباء اليمنية بلافتة جديدة تحمل اسم "وكالة أنباء عدن". بالإضافة إلى ذلك، تم رفع علم الجنوب لفترة ما قبل عام 1990 على المبني. ولم يتمكن عدد من الصحفيين من مواصلة العمل لأنهم اعترضوا على هذا الاستيلاء.

• في 3 أغسطس 2021، أعتقل الصحفي يونس عبد السلام من قِبل جهاز الأمن والمخابرات التابع لسلطة أنصار الله بصنعاء. وقد أُفرج عنه دون توجيه تهمة إليه في 7 ديسمبر 2022.

• في 4 أغسطس 2021، أُغتيل الدكتور محمد علي نعيم على أيدي مسلحين مجهولين في صنعاء.

وتمت محاكمتها في يونيو 2022 من قِبَل المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء، حيث حُكِمَ عليهما بالسجن لمدةٍ ساوت فترة احتجازهما.

وأثناء وضع الصياغة النهائية لهذا التقرير، أشارت المفوضية السامية لحقوق الإنسان أيضًا إلى أنه في يومي 17 و18 يناير 2023، عُقد في عدن المؤتمر الأول للصحفيين والإعلاميين الجنوبيين، برعاية المجلس الانتقالي الجنوبي. وأختتم المؤتمر بتأسيس نقابة مستقلة للصحفيين الجنوبيين وقيادتها المُنتخبة. يأتي تقسيم الصحفيين اليمنيين إلى نقابتين، مما يعكس التقسيم المماثل لمنظمات مهنية أخرى، ويأتي هذا في سياق المضايقات ضد موظفي مكتب نقابة الصحفيين اليمنيين في عدن.

### التوصيات

تتضمن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في اليمن مع الصحفيين وعائلاتهم ممن تعرضوا للاحتجاز، أو الهجوم، أو القتل، أو المضايقة والترهيب أثناء عملهم. وتُسلط الضوء على الدور الهام الذي تلعبه الصحافة المُستقلة في بناء مجتمع ديمقراطي، وأهمية حماية الحريات العامة. لا سيما في ظل غياب برلمان يضع الضوابط والتوازنات بين كل سلطات الدولة من أجل العمل.

يجب على الحكومة اليمنية وسلطة الأمر الواقع اتخاذ إجراءات فورية من أجل:

- الإفراج الفوري عن الصحفيين الذين قُضوا مدة عقوبتهم، وكذلك أولئك الذين تم احتجازهم بشكلٍ تعسفي والذين واجهوا انتهاكات للإجراءات القانونية الواجبة والحق

بسبب تعاونه المزعوم مع نقابة الصحفيين اليمنيين بصنعاء.

- حتى ديسمبر 2022، تم تأجيل جلسات الاستئناف 20 مرة على الأقل فيما يتعلق بأحكام الإعدام الصادرة بحق أربعة صحفيين. في 9 يونيو 2015، كانوا من بين تسعة صحفيين اعتقلوا في فندق بصنعاء لإتهامهم بالتجسس. أُطلق سراح خمسة منهم وحُكِمَ على أربعة منهم بالإعدام في أبريل 2020 من قِبَل المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء. هناك تقارير موثوقة تفيد بأن أحد الصحفيين الأربعة يُعاني من مشاكل صحية خطيرة وأنه لم يتلقَ الدعم الطبي المطلوب. وفي 16 أبريل 2021، تم إرسال خطاب [communication](#) من ولايات الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (أي الإعدامات الموجزة أو التعسفية وحرية الرأي والتعبير، والصحة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتعذيب) إلى سلطات الأمر الواقع ولم يتم تلقي أي رد حتى الآن.

- في أواخر ديسمبر 2022، إعتقل جهاز الأمن والمخابرات أربعة صحفيين - نشطاء على موقع يوتيوب - وهم مصطفى المومري، احمد حجر، احمد علاو، وحمود المصباحي في سلسلة اعتقالات تمت في صنعاء، واقتادوهم إلى أماكن مجهولة. وبحسب ما ورد، انتقد الصحفيون السلطات بسبب الفساد وتعليق الرواتب وتدهور الأوضاع الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة سلطة الأمر الواقع.

- مازال الصحفيان محمد الصلاحي ومحمد الجنيد رهن الاعتقال على الرغم من انتهاء مدة عقوبتهما. في عام 2018، تم القبض عليهما في محافظة الحديدة بتهمة التجسس،

ديسمبر 2022 بإلغاء قرار وزارة الإعلام، الذي رفض ترخيص المحطة. وأمرت الوزارة بإصدار الترخيص وتعويض صاحبها عن الإيجار ودفع الرواتب خلال فترة الإغلاق، ولم يتم تنفيذ الحكم حتى 31 ديسمبر.

- في 6 فبراير 2022، قُتل الصحفي مروان يوسف أثناء تغطية القتال بين بين قوات أنصار الله وقوات الحكومة اليمنية بمديرية حرض بمحافظة حجة.

- في 25 يونيو 2022، الصحفي صابر الحيدري، الذي يعمل مع وكالة الأنباء اليابانية، أُغتيل في مديرية المنصورة بمحافظة عدن، عندما وضع مجهولون عبوة ناسفة في سيارته.

- في 6 أغسطس 2022، اعتقلت قوات الحزام الأمني الصحفي أحمد ماهر من مديرية دار سعد بمحافظة عدن. وبحسب ما ورد أنهم بارتكاب جرائم، بما في ذلك نشر معلوماتٍ مُضللة والتزوير. وكانت محاكمته أمام المحكمة الجزائية المتخصصة في عدن لا تزال مستمرة في ديسمبر 2022، مع منع المتهم من الوصول إلى المحكمة أثناء محاكمته.

- في 20 سبتمبر 2022، داهمت قوات الحزام الأمني مقر فرع نقابة الصحفيين اليمنيين في مديرية التواهي في عدن. جاء ذلك بعد حملة مضايقة وترهيب ضد النقابة وقيادتها لرفضها دعم مؤتمر الإعلام الجنوبي التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي.

- في 13 أكتوبر 2022، تعرض رئيس فرع نقابة الصحفيين اليمنيين في عدن، محمود ثابت صالح، لحملة مضايقة من قِبَل وسائل الإعلام التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي

ومشاركة الصحفيين في الاجتماعات الإقليمية والدولية.

في محاكمة عادلة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة.

• الفصل في قضايا الصحفيين أمام محاكم الصحافة والمطبوعات مع احترام التزامات اليمن الدولية.

• الامتناع عن مقاضاة الصحفيين أمام المحاكم الجزائية المتخصصة والتي هي مخصصة للأشخاص المزعوم تورطهم في جرائم جسيمة وجرائم ضد أمن الدولة.

• الإدانة العلنية لجميع أشكال وحوادث الاعتداء على الصحفيين، والالتزام بضمان السلامة الجسدية والنفسية للصحفيين؛

• التصدي لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ضد الصحفيين من العقاب من خلال التحقيقات والملاحقات القضائية الفعالة في الوقت المناسب؛

• ضمان عدم تمرير أي تشريع يحد من حرية التعبير للصحفيين، وأن أي قوانين تنظم عمل وسائل الإعلام يجب أن تلتزم بأعلى المعايير الدولية بشأن حرية الرأي والتعبير؛ و

• ضمان أن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات والنقابات الإعلامية، يمكنها العمل بحرية واستقلالية.

#### المصادر

المفوضية السامية لحقوق الإنسان  
وسلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب

<https://www.ohchr.org/ar/safety-of-journalists>

المقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير

<https://www.ohchr.org/ar/special-procedures/sr-freedom-of-opinion-and-expression>

وفي حين أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تؤكد على أن تعزيز وحماية حرية التعبير يتطلب نقابات وجمعيات قوية ومستقلة للدفاع عن مهنة الصحافة في اليمن، وبناء مهارات أعضائها، والمشاركة ضمن الجمعيات الإقليمية والدولية، فإنها تُطالب الجهات المانحة بتقديم الدعم الكافي لتسهيل حماية وتنمية القدرات